



كلمة السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

بمناسبة المشاركة في الملتقى الوطني حول
البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل

الرباط، يوم 25 يناير 2015



بسم الله الرحمن الرحيم.. والصلاة والسلام على رسول الله..

صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا مريم

حضرات السيدات والسادة

أود في البداية أن أعبر لسموكم عن جزيل الشكر على دعوتي لحضور هذا اللقاء الهام، الذي يحظى برعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، ويتميز برأس سموكم الملكي لفعالياته، مجددة التعبير لسموكم عن اعتزازي وافتخاري بانخراطكم الشخصي في كل القضايا التي تهم النهوض بحقوق الطفولة ببلادنا، والذي يشكل تحفيزا لنا للعمل جميعا وإعطاء دفعة قوية للجهود الوطنية من أجل حماية الطفولة.

إن هذا العمل المشترك بين المرصد الوطني لحقوق الطفل ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في مختلف المحطات، التي ميزت تطور برامج حقوق الطفل ببلادنا، يشكل ممارسة وإبداعا مغربيا بامتياز يعتز به كل الفاعلين، وقد أكدت نجاعته وفعاليته شهادة خبراء لجنة حقوق الطفل، في اجتماعها الأخير في جنيف، لافتحاص التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ اتفاقيات حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية التي صادق عليها المغرب.

صاحبة السمو الملكي

يكتسي هذا اللقاء أهميته لانعقاده بموازاة مع احتفالنا بالذكرى 25 للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، كما يأتي بعد احتضان بلادنا للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان منذ أقل من شهرين، والذي أشار فيه جلالة الملك، حفظه الله، عبر الرسالة التي وجهها إلى المشاركين بهذه المناسبة، إلى دعمه لجهود المرصد والعمل على مصادقة المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، حيث ستعطي هذه التوجهات الملكية السامية دفعة جديدة لإشعاع تجربة بلادنا في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل، على اعتبار أنها تقوي المنظومة المعيارية لبلادنا وتدفعنا إلى العمل المشترك لرفع التحديات



ووضع آليات لتنمية اليقظة المجتمعية لمحاربة كل أشكال العنف والاستغلال ضد الأطفال، وبلورة جيل جديد من الخدمات في مجالات الإشعار والتبليغ والاستماع وإعادة الإدماج لكل الأطفال، خاصة ضحايا كافة أشكال العنف والاستغلال، والذين يعيشون أوضاعا هشة.

صاحبة السمو الملكي

لقد تمكنت بلادنا بفضل التوجيهات النبيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من قطع أشواط مهمة في مجال النهوض بحقوق الإنسان عامة، وحقوق الطفل على وجه الخصوص، وفق سياسة اجتماعية هدفها الرئيسي مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي وتعزيز كرامة المواطن. وما حققه ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لفائدة الطفولة خير دليل في هذا المجال.

وإن النهوض بحقوق الطفل وحمايتها هو بالنسبة إلينا اختيار راسخ أكده الدستور الجديد للمملكة، ويترجمه البرنامج الحكومي، وتعمل على تنزيله مختلف البرامج التي يقوم بها كل الفاعلين من قطاعات حكومية وجمعيات وجماعات محلية وقطاع خاص. فمن منطلق تفعيل توصيات التقييم نصف المرحلي لخطة العمل الوطنية للطفولة "مغرب جدير بأطفاله"، أطلقت الوزارة، وبتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية المعنية، ومشاركة الجمعيات والقطاع الخاص والفاعلين المحليين والأطفال أنفسهم، وبتعاون مع منظمة اليونيسيف، مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، الذي يعتبر إطارا استراتيجيا مندمجا ومتعدد الاختصاصات يضع أسس منظومة مندمجة لحماية الطفولة ببلادنا تضم كل التدابير والبرامج والأنشطة الهادفة إلى منع كافة أشكال الإهمال، والاعتداء، والاستغلال والعنف ضد الأطفال، والوقاية منها، وإعطاء أجوبة من حيث التكفل والإدماج والمتابعة، وتحسين الولوج، والتغطية الترابية، والمعايرة، والاستمرارية، وآثار الخدمات، وتشجع التنسيق والتشبيك لعقلنة وترشيد الموارد.

كما يعتبر هذا المشروع نتيجة مسلسل تشاوري ساهم فيه أزيد من 600 مشارك من مختلف الفاعلين على المستويين المركزي والمحلي، وأكثر من 700 طفل وطفلة عبروا عن آراءهم وانتظاراتهم من خلال



مشاركتهم في الاستشارة الوطنية للأطفال، والذي خلص إلى أن مشروع هذه السياسة العمومية يجب عليه أن يعزز الوقاية والحماية، وأن يستهدف الأطفال والأسر، ويضم عدة مستويات للتدخل مركزيا ومحليا، وفق خمسة أهداف استراتيجية هي:

- تعزيز الإطار القانوني لحماية الطفل وتقوية فعاليته؛
- وضع معايير للخدمات والممارسات؛
- وضع أجهزة ترايبية مندمجة لحماية الطفولة؛
- النهوض بالقيم الاجتماعية الحامية لحقوق الطفل؛
- وضع منظومات للمعلومات فعالة وموحدة للتتبع والتقييم المنتظم.

وتتويجا لهذا العمل، تم تنظيم المناظرة الوطنية الأولى حول مشروع السياسة العمومية المندمج لحماية الطفولة أبريل 2014.

ولتحقيق الالتقائية في كل البرامج لتنفيذ هذا المشروع وحسن تتبعه، صادق مجلس الحكومة أكتوبر 2014 على مشروع مرسوم يتعلق بإحداث اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها كآلية تنسيق وطنية ستعزز الإطار المؤسسي لتتبع أوضاع الطفولة لبلادنا، وترأس السيد رئيس الحكومة اجتماعيين لهذه اللجنة الوزارية لتدارس ومناقشة هذا المشروع.

صاحبة السمو الملكي

إن حماية الأطفال من كل أشكال العنف والإهمال والاستغلال يتطلب وجود مؤسسات تقدم خدمات ذات جودة عالية. وفي هذا الإطار، أنجزت الوزارة تشخيصا لمراكز الرعاية الاجتماعية في أفق إصلاح منظومة المراكز الاجتماعية، بما فيها تلك التي تستقبل الأطفال في وضعية إهمال أو هشاشة أو ضحية العنف والاستغلال، وذلك بهدف إرساء قواعد الحكامة ورفع مستوى التأطير وضمان إشراك الأطفال.



كما قامت الوزارة، في إطار تنزيل الدستور الجديد للمملكة، وفي إطار تنفيذ المخطط التشريعي للحكومة، على بلورة وإعداد مشروعين قانونيين يهتمان على التوالي المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وهيأة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز. وستساهم هاتين المؤسستين الدستوريتين الجديدتين في تعزيز النسيج المؤسساتي ببلادنا في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل والمرأة والحكامة والديمقراطية التشاركية.

وقد تم إعداد هذين القانونين وفق مقاربة تشاركية شاركت فيهما كل الفعاليات، حيث تم إحداث لجن علمية تضم خبرات وطنية عالية، حرصت على أن يكون هذا المشروع نموذجاً مغربياً يبرز إرادة كل الفاعلين في تنزيل مضامين الدستور.

صاحبة السمو الملكي

ترتكز روافع إرساء منظومة حماية للأطفال على آليات الرصد وتقديم الشكايات والتبليغ وأجهزة ترابية لحماية الطفولة، والشراكة بين القطاع العام والجمعيات والمسؤولية الاجتماعية للمقاولات في مجال حماية الطفولة.

وتعتبر اتفاقية الشراكة الإطار التي ستوقعها الوزارة اليوم مع المرصد الوطني لحقوق الطفل، بحكم مهنيته وخبراته المتراكمة وفق توجهاتكم، نقلة نوعية لتعزيز التعاون والعمل المشترك.

وسنعمل جميعاً على تعبئة كل الموارد والخبرات الممكنة لبلورة وابتكار آليات جديدة وأساليب تكتسي طابع القرب وتضمن الولوج لكافة الأطفال، وذلك لتقوية الإشعار وتحسين جودة الاستماع و ضمان حماية الطفل من كل أشكال العنف والإهمال والاستغلال وتسهيل إعادة إدماجهم الأسري.



وبفضل دعم سموكم، سنعمل على إرساء أسس تعبئة مجتمعية لجعل حماية حقوق الطفل سلوكا فرديا ومؤسستيا لكل الفاعلين، وسيساهم في بناء النموذج المغربي الذي نفتخر به بين الدول، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.